الاجتماع الدوري للجنة اهالي المعتقلين

1983 05 20_0052_n

٨٣-٥-٢٠

من يطمح إلى ازالة الاحتلال قادر على تحرير المخطوفين

عقدت امس، لجنة اهالي المخطوفين والمفقودين والمعتقلين اجتماعها الدوري ، في دار الفتوى في بيروت، وعرضت نتائج الاتصالات التي قامت بها وما آل اليه التحرك من اجل معرفة مصير المفقودين واطلاق المخطوفين .

اثر الاجتماع التقت اللجنة مفتي الجمهورية الشيخ حسن خالد، واستوضحته نتائج مساعيه مع المسؤولين، وابلغ المفتي اللجنة انه ما زال يسعى وفق امكاناته وانه سيبذل كل ما يستطيع من اجل متابعة القضية.

وصدر عن اللجنة بيان حول رد الحكومة على الاسئلة النيابية عن مسالة الحريات ومصير المخطوفين جاء فيه :

« لا بد من تسجيل دورنا ليس بمضمون رد الحكومة بل كونها ردت على سؤال كان قد رفعه اليها ستة نواب منذ تاريخ ٨٢/١٢/٢٨ حول موضوع الحريات العامة ومصير المعتقلين والمفقودين والمعتقلين، واتى الجواب منذ يومين في ٨٣/٥/١٧ ، وبالنسبة لمضمون الجواب فاننا نسجل ملاحظاتنا الاتية :

١ ـ الفترة الزمنية الفاصلة بين السؤال والجواب وضعتنا في اجواء التعاطي الجدي والمسؤول من قبل الحكومة مع قضية انسانية جماعية طالت مئات الابرياء ويتكوى من نارها المئات من النساء والاطفال والمسنين فضلا عن كونها قضية قانونية تطال الحريات العامة والفردية وهذا ما يخالف الدستور اللبناني ويتناقض مع شعارات العهد الجديد، لكن الجواب لم يكن بمستوى مبادىء الحكم والتزاماته الا من حيث العنوان لا الحرص على صون الحريات العامة، ولم يكن يتناسب مع الفترة الزمنية الطويلة التي انتجت اتفاقا مع اسرائيل، ولم تثمر عن كشف خيوط هذه المأساة.

٢ ـ مشكورة الحكومة على الجهد المبذول لمتابعة قضية المخطوفين وعدم توفيرها للوسائل السياسية والعسكرية في كافة المناطق اللبنانية بالرغم من ان اولى واجبات الحكم والحكومة السهر على راحة وامن المواطنين.

وهنا لا بد من طرح التساؤل : ما هو عذر الحكومة، فاما انها تملك معلومات عن القضية فلتفصح عنها، واما انها موافقة على استمراريتها.

٣ ـ ان اعمال الخطف التي جرت خارج المناطق التي تسيطر عليها القوى الشرعية لم تعد مقنعة لعدة اعتبارات منها :

ـ ان بعض اعمال الخطف حصل في مناطق تقع ضمن بيروت الكبرى.

ـ ان الجهة الخاطفة معروفة لدينا ولديكم وهذا ما يحل المعضلة ويخفف عنكم عناء البحث والعمل الدؤوب.

ـ ان اعمال الخطف ما تزال سارية خارج مناطق الشرعية اللبنانية وضمن دائرة بيروت الكبرى وحتى في بيروت الغربية، وحادث الخطف الاخير الذي طال ثلاثة اشخاص منذ عدة ايام تم مقابل جامع البسطة التحتا. فاذا كانت الحكومة عاجزة عن كشف مصير المخطوفين فما هي الضمانات التي توفرها راهنا ومستقبلا لكل مواطن حتى لا يخطف ؟».

تابع البيان : «اما بالنسبة للموقوفين الاجانب عند السلطة اللبنانية فنشير الى ان معظمهم اوقف ليس لاقامته غير المشروعة بل لانهم اجانب، وما يقال عن قانونية توقيف اللبنانيين واحالتهم الى المحاكم وجعل القانون هو الفاصل في قضيتهم فاننا نقراه فقط في الصحف والبيانات، وفيما يتعلق بمعاملة الموقوفين نشك في انها تتم وفق القوانين، خاصة ان مشاهداتنا لبعض موقوفينا بعيدة جدا عن المعاملة القانونية، بل ان بعضا منها يتنافى مع ابسط الاعتبارات الانسانية والاخلاقية».

وختم قائلا : «ان الرد الحكومي لم يات بجديد ولا نعتبره كافيا لتبرئة السلطة الرسمية من مسؤوليتها المستمرة في حل هذه القضية ـ المأساة، آخذين بعين الاعتبار الظروف الصعبة والمصيرية التي يمر بها الوطن، خاصة ان العنوان الاساسي للاتفاق كما يقال هو تحرير لبنان من «الجيش الاسرائيلي المحتل».

فمن كان قادرا بالحنكة والفطنة والارادة الصلبة فرض جلاء الجيش الاسرائيلي المحتل، فهو قادر ولا شك على تحرير ابنائه ومواطنيه من سجونهم».